المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: قطر في المدرك الأمني الإيراني
اسم الكاتب: م.م. سجى نبيل عزيز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6660
تاريخ الاسترداد: 2026/04/16 04:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

قطر في المدرك الأمني الإيراني

م.م. سجى نبيل عزيز
كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية
Sajah.nabeel@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

تشترك قطر وإيران في بعض الأهداف والمصالح الإقليمية والدولية، وبنفس الوقت هناك تضاد بين قومية الدولتين وعقيدتهما والتوجهات السياسية الخارجية لكل منهما، وإن نوع ومدى هذا التضاد يمس أحياناً المصالح العليا لإيران وأمنها القومي. لكن إيران تغض الطرف مرات عن بعض سياسات قطر الخارجية تجاه أحداث ومواقف إقليمية ودولية، لكي لا تصل علاقتهما الى حد التوتر والقطيعة، وتُبقي حبل ودها ممدوداً لقطر؛ وبل إنها –إيران– أخذت موقف الداعم لقطر في أزمتها تجاه الدول التي قاطعتها في عام ٢٠١٧؛ وهذا ما يدل على أن لقطر حيوية خاصة لدى إيران، فتُقدمها أحياناً على العديد من الأهداف والقضايا التي تنشغل بها.

تحاول هذه الدراسة أن تكشف مكانة قطر في المدرك الأمني الإيراني، وتحدد "أهمية وخطر" قطر في إستراتيجية الشؤون الخارجية الإيرانية. وكيف تحاول إيران أن تحقق مشروعها الإقليمي بتحييد قطر أو ضمها الى جانبها؟.

الكلمات المفتاحية: فاعلية قطر،الإدراك الأمني، السياسة الخارجية، العلاقات الإقتصادية، الخليج العربي.
تاريخ الاستلام : ٢/ ٢ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ٢٨ / ٢ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٣ /٢٠٢٤

Qatar in Iran's security perception

Assist lecturer Saja Nabeel Azeez
College of Political Science/ Mustansiriyah University
Sajah.nabeel@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

Qatar and Iran share some regional and international goals and interests, and at the same time there is a contradiction between the two countries' nationalism, their faith, and their respective foreign political orientations. The type and extent of this contradiction sometimes affects Iran's higher interests and national security. But Iran sometimes turns a blind eye to some of Qatar's foreign policies towards regional and international events and positions, so that

their relationship does not reach the point of tension and estrangement, and keeps its cord of affection extended to Qatar. Indeed, it - Iran - took a position of support for Qatar in its crisis towards the countries that boycotted it in 2017. This indicates that Qatar has a special vitality with Iran, and sometimes gives it priority over many of the goals and issues with which it is concerned.
This study attempts to reveal Qatar's position in Iran's security perception, and determines the "importance and danger" of Qatar in Iran's foreign affairs strategy. How is Iran trying to achieve its regional project by neutralizing Qatar or annexing it to its side؟
Keywords: Qatar’s effectiveness, security perception, foreign policy, economic relations , the Arabian Gulf.

المقدمة

إن المتابع للسلوك السياسي الخارجي الإيراني بصورة عامة، يلاحظ انه من الصعب تغير سلوكها تجاه أي دولة وقضية في معظم الاحيان؛ وذلك لما تحتويه سياسة إيران الخارجية من تأنٍ وحصافة تجاه دول الجوار خاصة، وتجاه الكثير من القضايا الدولية التي تهمها، ليكوّن نسقاً متناغم ومتطوراً مع أهدافها وأمنها. ومن هذه الدول دولة قطر، فسلوك إيران تجاهها يوجد فيه العديد من التطورات نظراً للتغيرات والأحداث التي عصفت بالمنطقة، فمنذ زمن الشاه كانت العلاقات بين البلدين ودية ولكن بعد الثورة الاسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، حدثت بعض الاختلافات ولكن العلاقات بينهما أثناء حرب الخليج الأولى لم تنقطع، وبعد حرب الخليج الثانية، والواقع الذي فُرض على إيران بعد حرب الخليج الثالثة، لم يخرج سلوكها إزاء قطر عن الإطار الودي. ورغم ما قامت به قطر خلال الأحداث التي شهدتها المنطقة بعد الحراك الشعبي العربي (الربيع العربي) عام ٢٠١١، من تأييد ومساعدة أغلب الحركات الإحتجاجية الشعبية –السلمية والعنيفة–، ومنها التي حصلت في العراق ولبنان وغيرهما، وكذلك قدمت قطر دعم كبير لمحاولات تغيير النظام في سوريا، وساهمت أيضاً في عمليات (عاصفة الحزم) العسكرية بقيادة المملكة العربية السعودية منذ إطلاقها ضد اليمن، وكل الباحثين والمتابعين للقضايا والشؤون السياسية الإقليمية يعرفون ماذا يُمثل العراق ولبنان وسوريا واليمن بالنسبة لإيران من أهمية. وكذلك آوت قطر وساعدت قادة حركة طالبان بعد سقوط أفغانستان تحت الإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٢. وبالإضافة الى الإختلاف بين سياسة إيران الخارجية ذات التوجهات الاسلامية "الشيعية"، وسياسة قطر الخارجية "السنية"، رغم كل هذا، إلا أن العلاقات ما بين البلدين لم تصل الى حد التوتر والقطيعة.

أهمية البحث:

إن لقطر بما تمتلكه من سمات، وما تتخذه من سياسات خارجية في جميع المجالات والأصعدة، تأثير كبير على أمن وإستقرار منطقة الخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام. وهذا ما

تنبّهت له إيران منذ قيام جمهوريتها الإسلامية في عام ١٩٧٩. لذا تأتي أهمية هذا البحث من محاولة الكشف عن مكانة قطر في المدرك الأمني الإيراني، وتحديد "أهمية وخطر" قطر في إستراتيجية الشؤون الخارجية الإيرانية. وكيف تحاول إيران أن تحقق مشروعها الإقليمي بتحييد قطر أو ضمها الى جانبها.

إشكالية البحث:

بعد الإطلاع على تباين وتعارض توجهات السياسة الخارجية بين إيران وقطر، أُثير في ذهن الباحثة تساؤلاً، لماذا تحافظ إيران على إبقاء علاقتها طيبة مع قطر رغم التقاطعات الحاصلة بين توجهاتهما؟ ولماذا إتخذت إيران موقف الداعم لقطر منذ نشوء أزمتها وما تلتها من مقاطعة العديد من الدول لقطر في عام ٢٠١٧ ولغاية الان؟!.

فرضية البحث:

تفترض الباحثة إن إيران تربطها قضايا وشؤون مع قطر أكثر أهمية وخطورة مما عُرضَ في المقدمة؛ تُجبرها على غض الطرف عنها. هذه القضايا والشؤون أكثر حيوية لمصالحها العليا وأمنها القومي دوناً عن غيرها من القضايا والشؤون الإقليمية، وهذه هي ما تجعل قطر في المدرك الأمني الإيراني ذات أولوية متقدمة ضمن إستراتيجية شؤون إيران الخارجية، بعد قضية سعيها لإنجاز برنامجها النووي ومشروعها الإقليمي –أم القرى–.

منهجية البحث:

لكي تحقق الباحثة مبتغاها في الحصول على إجابة منطقية وموضوعية وأكاديمية على ما إشتكل عليها، إتخذت من المنهج التحليلي وسيلة لتحليل السلوك السياسي الخارجي الإيراني تجاه دولة قطر، ولتستقرأ من خلاله مكانة قطر في المدرك الأمني الإيراني.

المبحث الأول/ جغرافية دولة قطر:

إن الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها منطقة الخليج العربي جعلتها محط أنظار القوى الإقليمية والعالمية، وذلك لكون هذه المنطقة المصدّر الأول للطاقة في العالم، ولوفرة الموارد التي تفوق بعدة أضعاف حاجة سكانها. وفي مقدمة دول هذه المنطقة التي تتمتع بهذه الخصيصة، هي دولة قطر، التي تمتاز بقلة عدد سكانها وتمتعها بالموارد الطبيعية الكبيرة، وأولها الغاز الطبيعي؛ اذ تعد قطر المصدّر الثاني في العالم للغاز الطبيعي المسال من حيث الكمية، كذلك موقعها الحيوي في الخليج العربي –وسط المسطح المائي– ولقربها من مضيق هرمز الذي يُعد من أهم الممرات المائية التي يعبر من خلاله ما مقداره ربع الإنتاج العالمي من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال. وترتبط قطر بحدود بحرية مباشرة مع

إيران. فأدركت الأخيرة هذه الوقائع وتعاملت معها بحرفية عالية، لضمان أمن مياهها الإقليمية الذي تتشاطئه مع عدد من الدول العربية، ومنها وأهمها دولة قطر. لذا سنتناول في هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول الموقع الجغرافي لقطر وحدودها، والمطلب الثاني سكان دولة قطر.

المطلب الأول/ الموقع الجغرافي والحدود:

يُعدُّ الموقع الجغرافي أحد أبرز العوامل الطبيعية التي تؤثر بشكل كبير في تحديد معالم قوة الدولة وتوجيه سياستها الخارجية، فالموقع الجغرافي هو ما يميزها عن باقي الدول، وإن الموقع الجغرافي لكل دولة ثابت لا يتغير ولكن أهميته وتأثيراته هي التي تتغير بصورة مستمرة تماشياً مع التطورات التي تحصل، فمن خلال موقع الدولة يتم التعرف على حدودها وعلى دول جوارها، ولذلك فإن دراسة الموقع الجغرافي لها اهمية كبيرة لأنه الأساس الذي سوف تتشكل عليه الدولة (علبي ١٩٨٩، ٢٥٤). وتُعد الحدود من الظواهر السياسية والقانونية التي يتم الإتفاق عليها بين الدول، والغاية منها هو تحديد سلطة وسيادة كل دولة بالنسبة للدول التي تجاورها، ويمكن أن تعتبر هي النقطة التي تبدأ منها وتنتهي عندها سلطة الدولة بالنسبة لجيرانها من الدول الأخرى المجاورة لها (سليم ٢٠٠٩، ٥) .

من خلال النظر الى خريطة الخليج العربي، تقع دولة قطر جغرافياً على خط عرض (٣٠N′ ٢٥°) شمالاً، وخط طول (E ١٥′ ٥١°) شرقاً، ويتبين إن دولة قطر تقع بين عدد من الدول، منها جارتين كبيرتين، هما (إيران والسعودية)، فإيران تجاور قطر بحرياً، حيث تقع على الطرف الشرقي والشمال الشرقي من الخليج العربي، وتأتي بالمرتبة (١٨) في العالم من حيث المساحة التي تبلغ (١،٦٤٨) كم٢ وترتيبها (١٧) من حيث عدد السكان الذي يُقدر بـ(٨٢) مليون نسمة، إذ تكبر إيران قطر بـ(١٧٠) مرة، ويعادل عدد سكان إيران عدد سكان قطر بنحو (٤٠٠) مرة. أما السعودية الواقعة غرب وجنوب غرب قطر، فترتيبها (١٣) في العالم من حيث المساحة التي تبلغ (١٤٩،٢) كم٢ و(٤٧) من حيث عدد السكان الذي يُقدر بـ(٢٩ مليون نسمة)، وتشترك قطر بحدودها البرية الوحيدة مع السعودية بما يُقارب ٨٦.٩ كم. أما دولة البحرين الصغيرة جداً بمساحتها البالغة (٧٦٥،٣كم٢)، فتقع شمال غرب الحدود البحرية لقطر. ودولة الإمارات العربية المتحدة تحد دولة قطر بحرياً من الجنوب (قبلان، مروان ٢٠١٨) .

إن قطر شبه جزيرة صغيرة في الخليج العربي تشغل مساحة تبلغ حوالي (١١،٧٥٠كم^{٢}) بما في ذلك عدد من الجزر الساحلية الصغيرة، وتبلغ أقصى طول لها حوالي (١٨٠ كم) على إمتداد المحور الجنوبي، في حين يبلغ العرض من الشرق الى الغرب (٨٥ كم) عند أوسع نقطة. وترتيبها من حيث المساحة (١٤٣) عالميا (دولة قطر ٢٠١٤، ٩)ً . وتتصل باليابسة من الجهة الجنوبية بشبه جزيرة العرب، عن طريق جزء من اليابس مع المملكة العربية السعودية فقط (الشيب ١٩٩٥، ٢٦٥). وتحيط بها

مياه الخليج العربي من باقي الجهات ومعظم البلاد سهل مرتفع وأجرد لا يوجد فيه ماء ولا تسقط الأمطار إلا على الشاطئ الغربي حيث ترتفع الأرض مشكلة هضاباً وإنبساطاً، وفيها بعض القمم المغطاة بالأشجار (جزماتي ٢٠١١، ٥١٧). وفضلاً عن إجمالي طول سواحلها البالغ حوالي (٧٠٠ كم)، يمتاز ساحلها بالخلجان والتموجات، بالإضافة الى وجود العديد من المراسِ البحرية الحكومية، إما بالنسبة لساحلها الجنوبي الشرقي فيقع خور العديد، وفي الطرف الجنوبي للساحل تقع الكثبان الرملية الممتدة على طول الساحل كما تتبع لقطر عدد من الجزر أهمها الأسحاط، وشراعوه، وجزيرة حالول الوحيدة، التي فيها كثافة سكانية عالية.

من الجدير بالذكر إن موقع أي دولة من اليابس والماء له أهمية كبيرة حيث يتحدد من خلاله إذا ما كانت الدولة بحرية أو إنها دولة مغلقة –لا تمتلك إطلالة بحرية–، وإن للموقع البحري أثر كبير على قوة الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية، فالدول البحرية تتمتع بفرص وإمكانيات كبيرة يمكن الإفادة من سواحلها البحرية، أما فيما يتعلق بالدول المغلقة فهي تعاني من تدني مكانتها الدولية وحجم تأثيرها السياسي، فدولة قطر شبه جزيرة وتشبه خارطتها راحة اليد الطافية في مياه الخليج العربي المضطربة (عبد الواحد ٢٠١٠، ١١٧).

إن إمتلاك دولة قطر لهذه الاطلالة البحرية يعطيها مصدر قوة تستطيع من خلالها الاتصال بالعالم الخارجي، والإنفتاح من الناحية التجارية، بالإضافة إلى الموارد التي يمكن إستخراجها وإستغلالها لاسيما الموارد المعدنية منها، كما إن هذه الإطلالة البحرية وفرت مصدر غذاء للسكان أيضاً، فضلاً عن قربها من مضيق هرمز ذو الأهمية الإستراتيجية الكبيرة كلها عوامل قوة تصب لصالحها ودورها وزيادة فاعليتها، وساعدتها هذه الإطلالة على مرور صادراتها عبر مضيق هرمز (الشيباني ٢٠١١، ٢١).

لدولة قطر مشاكل حدودية مع دول جوارها جميعاً، فنزاعها الحدودي مع مملكة البحرين واضح وشديد، ويدور حول عائدية جزر (الحوار) المسيطر عليها فعلياً من قبل البحرين منذ عام ١٩٣٠ وكذلك منطقة (الزبارة) في الطرف الشمالي لشبه جزيرة قطر والمسيطر عليها حالياً من قبل قطر (وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٠).

حيث ظهر النزاع الحدودي بين الدولتين بعد أن رحلت بريطانيا عن منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١، حتى بلغ النزاع ذروته بين قطر والبحرين في عام ١٩٨٦، بعد الإعلان عن وجود طبقات من النفط في الجزر أو بالقرب منها، عندها إقتربتا من حافة الحرب والتي حيل دونها في اللحظة الأخيرة نتيجة التدخل السعودي لمنع قيامها (الزيدي ٢٠١١، ٧٧–٧٨).

وفي أعقاب هذه الأحداث أحالت دولة قطر المشكلة الى محكمة العدل الدولية في لاهاي من دون موافقة دولة البحرين والتي إعترضت على الطريقة التي أحالت بها قطر النزاع على جزر (حوار)، وقد أصدرت المحكمة الدولية قرارها الذي يقضي بتقسيم الجزيرة بين الدولتين وتم قبول القرار منهما وبذلك

حلت المشكلة في ١٦/ اذار/ ٢٠٠١. وعلى الرغم من ذلك فإن البحرين لم تتمكن من الحصول إلا على منطقة إقتصادية خالصة لا تتجاوز مساحتها (١٢٠٠) ميل بحري مربع (عبد جاسم ٢٠١٣).

وبالنسبة لحدود دولة قطر مع دولة الإمارات العربية المتحدة، بدأ الخلاف مع محاولة الشيخ زايد آل نهيان إبان تأسيس دولة الإمارات ضم إمارتي قطر والبحرين للإتحاد الإماراتي لتكون تسع إمارات وليست سبعًا كما هو الحال الآن. وثار بين الدولتين نزاع على الحدود البرية الوحيدة لقطر معها والتي تمتد عند قاعدة شبه الجزيرة القطرية وخور العديد، التي كانت سبب نزاع بين كل من الإمارات العربية والسعودية فيما بينهما من جهة، وقطر تجاههما من جهة أخرى، وقد تم عقد إتفاق بين الدولتين (قطر والإمارات) وجعل الحدود تمتد من رأس الخور غرباً حتى آبار سودانيل، ومن ثم تتجه نحو الجنوب وحددت المنطقة البحرية وأصبح خط الحدود يمتد بحيث يجعل جزيرة بندق في جانب الإمارات على أن يكون إستثمار النفط فيها مشتركاً بينها وبين قطر وتوزيع العائدات مناصفة بينهما عام ١٩٩١ (الغزالي ٢٠١٦، ٣٠) .

أما الخلاف الحدودي بين قطر والمملكة العربية السعودية، فأساسه يرجع الى خلاف الأُسر صاحبة النفوذ والسطوة على القبائل الموجودة هناك، للسيادة على قطر كلها، خلال حكم العثمانيين حيث كانت تنتقل في كثير من الأحيان بين بيت آل ثاني والسعوديين وبيت آل خليفة، فكثيراً ما كنت تقع بينهم معارك لهذا السبب آنذاك. حتى توقيع اتفاقية بحرية بريطانية تم الاعتراف فيها بقطر ككيان سيادي عام ١٨٦٨. في 4 ديسمبر 1965 تم توقيع إتفاقية الرياض بين البلدين، والتي تم من خلالها تحديد الحدود البرية بين قطر والسعودية، ومن ثم تفاقمت الخلافات الحدودية بين البلدين، وأدى إلى وقوع مناوشات مسلحة محدودة سقط خلالها عدد من القتلى في عام 1992. ثم تم التوقيع في 21 مارس 2001 على إتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين بشكل نهائي، والتي بموجبها تم إغلاق ملف خلاف دام نحو ٣٥ عاماً .

وبخصوص ما يتعلق بحدود قطر مع إيران فهي حدود بحرية من الجهتين الشرقية والشمالية وإن يبدو عليها الإستقرار، لكن يبقى هناك إرتياب قطري من عدم إلتزام إيران بالإتفاقية الموقعة بين الدولتين عام ١٩٩٦، حول المياه الإقليمية وتحديد الجرف القاري والجزر الواقعة في المياه الإقليمية وخصوصاً إن هذه المنطقة تحتوي على موارد اقتصادية كبيرة، لهذا ممكن أن تبقى مصدر قلق وتوتر لقطر (البدران ١٩٩٨، ٣٣٧).

ويتضح مما تقدم إن قطر تقع جغرافيًا في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وبالتحديد في الجانب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وهي ثاني أصغر دولة بين الدول إقليمياً –بعد البحرين–، وإن لها موقع حيوي تشغله في المسطح المائي للخليج العربي، وإن حدود دولة قطر مع جيرانها يسودها نوع من الهدوء حالياً، وذلك لأن جميع الخلافات الحدودية تم الإتفاق عليها وحلها وفق اتفاقيات دولية، أو إتفاقيات ثنائية قلقة، ولكن النزاع قد يظهر بينها وبين الدول التي تُحيطها، بسبب الخلاف حول الحصول على إطلالات

بحرية واسعة، وحول إستثمار حقول النفط والغاز المشتركة فيما بينهم، خاصة بينها وبين إيران التي لم يتوصل الطرفان إلى إتفاق صريح حول تقسيمها بصورة دقيقة.

المطلب الثاني/ السكان في دولة قطر:

يُعدُّ حجم السكان وخصائصهم من أهم عناصر قوة الدولة. وأساساً، إن معظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم تعود الى الجانب البشري، وبدون العامل البشري لا يتم تحقيق فاعلية العوامل الأخرى لقوة الدولة، فالسكان هم ثروة الدولة، وغالباً ما يكونون مقياساً لقوتها، لذا فإن حجم السكان من اهم مؤشرات القوة في الدولة ومعيار لتقييم دورها الإقليمي وتأثيرها بين الدول المحيطة بها، ولهذا فإن قوة الدولة لا تكمن فقط في مساحة الدولة وإنما في عدد سكانها ايضاً ومدى قدرتهم على إستغلال الموارد الموجودة في بلادهم (المنظمة العربية للتنمية والزراعة ٢٠٠٤، ٤٠١). إذن عند دراسة كل دولة من الضروري دراسة سكانها من حيث العدد والنوع والتركيب وإرتباطاتهم الإنسانية والأصولية مع شعوب الدول الأخرى، وكذلك دراسة النشاط الإقتصادي الذي يمارسونه.

فبالنسبة لدولة قطر بلغ إجمالي تعداد سكانها في مايو ٢٠٢٣ (3,001,781) (بيانات جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر). وفيها تنوع إجتماعي يؤثر كثيراً على سلوك أفراد الدولة، حيث هناك نمطين من المعيشة هي مدني وبدوي –يمثل نحو ٢% من السكان القطريين الأصليين من الحضر، والباقون من أصول قبلية بدوية–. بالإضافة الى تدفق الأجانب خلال العقود الماضية من نحو (٨٧ جنسية) مختلفة، فموجات الوافدين – للعمل واللجوء والإقامة والدراسة والسياحة– كانت تنمو سنوياً وبمعدلات كبيرة، ففي الفترة (١٩٥٠–٢٠٠٧) تضاعف عدد الوافدين لدولة قطر اكثر من (٧٧ مرة)، بينما عدد المواطنين القطريين الاصليين تضاعف في الفترة نفسها نحو (١٨ مرة) فقط، وبقيت معدلات نموهم تتراوح بين (٣ و ٥%) سنوياً (المخ ٢٠١٩، ٨٠). حتى إن دولة قطر باتت تشكل خليط من الأعراف والثقافات والأديان المختلفة نتيجة التنوع الاجتماعي الكبير فيها، إضافة الى مقدار النفوذ المحلي للسكان الشيعة القطريين في محيط ذو أغلبية سنية إذ لا يزيد نسبة الشيعة في قطر على حدود (١٠%) نحو (٣٠) الف نسمة كما إنهم يتركزون في أحياء وتجمعات عشوائية مستقلة، ومن خلال الاعتماد على أكثر الاحصائيات والتقديرات حداثة (نهاية شهر حزيران/ ٢٠١٨) (وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، المؤتمرات ٢٠١٢)، أي إن عدد سكان قطر تضاعف خلال ما يزيد على (٣٠ سنة) نحو (٧ أضعاف)، إذ ما اعتمدنا على الاحصاءات الرسمية في عام ١٩٨٦، ونسبة ارتفاع الوافدين وصل معدله ٧.٤ % . ومعظم سكان قطر من العرب يتكلمون اللغة العربية، وهي اللغة الرسمية في البلاد، كما يشكل الإيرانيون نسبة (٢٣%) من السكان والباكساتيون (٧%)، والنيباليين يبلغ عددهم (٣٥٠) الف نسمة (جزماني ٢٠١١، ٥١٨).

كان سكان قطر يعتمدون اقتصاديًا في القدم على صيد الأسماك والتجارة وجمع اللؤلؤ، لِما لـها –وكذلك لمملكة البحرين بالدرجة الأولى– من إطلالة مبهرة على خليج اللؤلؤ –كما كان يُسمى قديماً–. غير أن وجه الحياة قد تغير كثيرًا باكتشاف النفط والغاز فيها. فحالياً يبلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٢ 220.43 مليار دولار (المخ ٢٠١٩، ٧٩) . ونصيب الفرد من الناتج المحلي 64 781.7 دولار، وبلغ نشاطهم الإقتصادي في مجال الزراعة التي 0.2 مليون دولار، والصناعة بلغت 55.3 مليار دولار، أما في مجال الخدمات والأنشطة الأخرى بلغت 44.5 مليار دولار.

يتضح مما تقدم ان صغر حجم سكان دولة قطر يعد بحد ذاته عامل ضعفٍ لها ومحددٍ لدورها بالإضافة الى تزايد أعداد غير القطريين بشكل كبير ومتسارع، هذا الأمر جعل سكان قطر الاصليين يشكلون أقلية داخل بلدهم وجعل معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية بيد الأجانب وهذا ما قد يكون سبباً لمشاكل إجتماعية، إذ إن أغلب الوافدين هم من دول جنوب أسيا وهم يختلفون في ديانتهم وعاداتهم وتقاليدهم عن المجتمع القطري، وبالإضافة إلى هذا يمكن أن تظهر مشاكل سياسية وذلك من خلال مطالبة هؤلاء الوافدين بحقوق سياسية. وهذا ما يُشجع الإدارة الإيرانية على تعزيز وجود مواطنيها في قطر، للمساهمة في نشر (الإسلام الشيعي الإثنا عشري) فيها.

ومن جانب آخر قد يكون وجود الأجانب فيها ومن جنسيات مختلفة عامل معزز لدور قطر في الساحة الدولية، وذلك من خلال نفوذ دولة قطر في تلك الدول الاجنبية التي تستفيد من عمالة مواطنيها داخل قطر مما يجعلها تساند قطر في بعض المواقف والقضايا التي تكون قطر طرفاً فيها.

المبحث الثاني/ فاعلية قطر في علاقاتها الدولية:

تمتاز دولة قطر بأن لها سياسة خارجية نشطة، مثلها مثل بعض الدول الإقليمية، وحظت من خلالها بعلاقات جيدة مع أغلب الدول والمنظمات والحركات والجماعات في العالم، والسمة البارزة لهذه العلاقات هي التعاون وتقديم المساعدة العينية والدعم السياسي والمساعي الدبلوماسية الحميدة، وكثيراً ما كانت تلعب أدوار وتقوم بوظائف متعددة على المسرح الإقليمي والدولي. هذه الأدوار والوظائف متعكزة على ثرواتها الطبيعية الكبيرة من النفط والغاز، حيث بنت من خلال إيراداتها المالية شبكة علاقات بفواعل دولية وإقليمية وبتنظيمات وأشخاص لهم تأثير إقليمي، لتهدف الى تعزيز دورها ومكانتها الإقليمية. ولأن هذه الأدوار والوظائف كانت متعددة ومتشعبة ومعقدة، غالباً ما تُدخل قطر في مأزق مع أصدقائها وحلفائها فضلاً عن أندادها ومنافسيها. وأحياناً تتخذ قطر مواقف لا يتوقعها أصدقائها وحلفائها، تدفع الدول الأبعد عنها سياسياً لدعمها وتأييدها تقرباً لها أحياناً، أو إلتزام التحفظ ريبةً منها في أحياناً أخرى.

خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على العلاقات القطرية–الإيرانية بشكل مباشر. وكذلك تسليط الضوء على فاعلية قطر بين القوى والوحدات الدولية من خلال الأحداث والقضايا التي تخوض

فيها السياسة الخارجية القطرية وأهمها أمن منطقة الخليج وغيرها، والتي تتناغم أو تتزاحم أو تتقاطع مع الأحداث والقضايا التي تخوض فيها السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول/ العلاقات القطرية الإيرانية:

بدأت العلاقة بين البلدين في ١٩٦٩/١٠/٢٠، وذلك بعد إبرام إتفاقية ثُنائية لترسيم الحدود البحرية وتقسيم الجرف القاري بين إيران وقطر. ومنذُ إنضمام قطر لمنظمة الأمم المتحدة في ١٩٧١/٩/٢٢. كانت علاقتها جيدة مع إيران. وكثيراً ما كانت تتخذ سياستها الخارجية طابع ردة الفعل أي إنها كانت تخطو خطوة تجاه إيران عندما تشعر أن خطوتها لا تُرد. أو تتخذ سلوك في حال وقوع حدث إقليمي كبير، أو تستشعر خطراً جلل يداهمها.

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، بدأت حالة من التوتر في العلاقات بين إيران ودول الخليج، اذ إنتقد (اية الله الخميني) الحكام العرب وإتهمهم بالخيانة والتآمر والخضوع للولايات المتحدة الامريكية (صلاح ٢٠١٧). وخلال حرب الخليج الأولى (الإيرانية–العراقية التي إستمرت من 1980–1988) ، دعمت قطر نظام (صدام حسين) سياسياً وإستخباراتياً وماليا، بتقديم قروض كبيرة ومُنح.

ولكن بعد إنتهاء الحرب، إدعت إيران في الشهر ١٩٨٩/٥ بأن ثلث خزان الغاز في الحقل الشمالي لقطر تحت مياهها، ثم توصلتا على ما يبدو الى إتفاق لإستغلال الحقل بصورة مشتركة بينهما. وأقامت قطر علاقات ودية مع إيران، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية (التحالف الدولي ضد العراق) عام ١٩٩١، حيث رحب أمير قطر السابق الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) بالمشاركة الإيرانية في الترتيبات الأمنية للخليج العربي، ولكن بسبب المقاومة من دول الخليج العربي الأخرى وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين لم تثمر هذه الجهود القطرية. وثم بدأ التقارب بين إيران وقطر في عام ١٩٩٢، حيث ساهم الخلاف الحدودي بين السعودية وقطر على منطقة (الخفوس)، في تطبيع العلاقات الثنائية بين إيران وقطر، وجاء هذا التطبيع بعد قيام الرئيس الإيراني الأسبق (هاشمي رفسنجاني) في إعلانه لدعم ومساندة إيران لقطر، وهذا ما دفع أمير قطر آنذاك (خليفة بن حمد آل ثاني) الى إرسال رسالة شكر لموقفه الداعم لقطر.

في بداية عام ١٩٩٩، زار الرئيس الإيراني الأسبق (محمد خاتمي) الدوحة والتي شهدت هذه الزيارة توقيع عدد من الإتفاقيات في عدة مجالات مختلفة، كانت أهم هذه الإتفاقيات هو التفاهم حول عدد من القضايا السياسية الإقليمية، وكذلك إدانة الدولتين لظاهرة الإرهاب، والإشارة الى ضرورة التمييز بين العمليات الإرهابية والمقاومة المشروعة، كما وشهدت هذه الزيادة أيضاً دعم إيران لقطر من أجل إستضافة مؤتمر القمة الإسلامية في وقتها (حماد ٢٠٠٠، ١٨٠).

وكان من الآثار المهمة لهذه الزيارة هو التنسيق بين كل من إيران وقطر من أجل دعم حركة حماس الفلسطينية، اذ مثّل هذا الأمر أبرز نقاط التقارب بين البلدين في الفترات التي تم ذكرها آنفاً.

وفي عام ٢٠٠٦، قام أمير قطر السابق (حمد بن خليفة آل ثاني)، بزيارة الى العاصمة الإيرانية (طهران)، إذ ظهر في العام نفسه اثر التقارب بين البلدين، عندما كانت قطر العضو غير الدائم الوحيد من بين (١٥) عضواً في مجلس الامن، الذي صوت ضد قرار مجلس الامن (رقم ١٦٩٦) الخاص بفرض عقوبات إقتصادية وكذلك مطالبة إيران بوقف تطوير برنامجها النووي (صلاح ٢٠١٧).

كما ودعت قطر آنذاك الى حل كافة القضايا والخلافات بين الدول في المنطقة بالطرق السلمية، وحاولت إقناع الدول الخليجية خلال إجتماع مجلس التعاون الخليجي بضرورة قيام حوار خليجي– إيراني ممكن أن يؤدي الى إرساء قواعد مشتركة للأمن الإقليمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها (عبد الواحد ٢٠١٠، ١٢٨).

وضمن سياق سياسة قطر الخارجية تجاه إيران، يُلاحظ جلياً أن لقطر موقف مُختلف عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي حول قضية البرنامج النووي الإيراني، الذي لا ترى فيه تهديداً لها؛ وبل إن قطر تدعم وتؤيد حق إيران في إمتلاك برنامج نووي سلمي. ولازالت تدعو بقية دول مجلس التعاون الى تقديم خيار الحوار مع إيران وإستنفاد كل الوسائل الدبلوماسية على خيار اللجوء الى القوة أو القهر في غمار محاولتهم ثني إيران عن مشروعها النووي (محمد و إضحوي ٢٠١٠، ٢٩٨) .

وفي إطار مساعي الدولتين (قطر وإيران) لتقوية علاقاتهما، قام الرئيس الإيراني الأسبق (احمدي نجاد) في تشرين الاول عام ٢٠١٠ بزيارة قطر بدعوة من الأخيرة، من أجل بحث آفاق التعاون في القضايا المختلفة التي تهم البلدين وتعزز العلاقات بينها وكذلك مناقشة الوضع في كل من فلسطين والعراق، كما وصف الرئيس الإيراني الأسبق (أحمدي نجاد) في مؤتمر صحفي خلال زيارته هذه بأن العلاقات الإيرانية – القطرية تتصف بالقوة وانها تسير نحو التقدم، وفي الوقت نفسه أعلن بأن إيران وقطر يتطابقان في وجهات النظر المتبادلة في مجالات مختلفة (جرغون ٢٠١٦، ١١٩–١٢٠).

بالرغم مما وصلت إليه قوة العلاقات بينهما، لكن تبقى هناك مسائل وقضايا مُستجدة من الممكن أن تضع إيران وقطر في دوامة خلاف أو تقاطع فيما بينهما، منها مسألة الجزر الثلاثة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي إستولت عليها إيران، حيث دعت قطر الى أحقية دولة الإمارات العربية المتحدة بهذه الجزر. وكذلك قضية التظاهرات السلمية في مملكة البحرين التي تؤيدها وتدعمها إيران، في حين ترى قطر إن هذا الأمر تدخّل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتعدٍ صارخ على سيادتها (مجموعة باحثين ٢٠٠٩، ٣١٩). هذا فضلاً عن مسألة سعي إيران الدائم للهيمنة على مضيق هرمز. وموقف قطر من المشروع الإيراني الإقليمي –أم القرى–، الذي تُريد تحقيقه إيران في المنطقة.

بعد سعي الدولتين للحفاظ على ما وصلت إليه علاقتيهما، تعكرت علاقتيهما بعد إستجابة قطر للضغوط الخليجية عليها في عام ٢٠١٦، وسحبت سفيرها لدى طهران على خلفية أحداث إقتحام متظاهرين إيرانيين السفارة السعودية في طهران وحرق القنصلية السعودية في مشهد، إلا إنها كانت رافضة لقطع العلاقات كاملة مع إيران، على إعتبار إنها تتشارك معها في حقل الشمال والذي يعد من المصادر الأساسية لثروة قطر، إضافة الى القضايا الأخرى بين البلدين. ولكن التغير الحقيقي الذي حدث في السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران عندما تداولت وكالات الأنباء صوراً لزيارة الشيخ (عبد الله بن علي آل ثاني) للملك سلمان أثناء قضاءه العطلة في دولة المغرب، والشيخ هذا من العائلة الحاكمة في قطر، ولكنه يقيم في لندن منذ الإنقلاب الذي حدث عام ١٩٧٢، هذا ما جعل القيادة في قطر تعتقد بأن هنالك نوايا سعودية أو خليجية للإطاحة بها لصالح قيادات قطرية أخرى مستعدة للتعاون مع الخليج والخضوع لمطالبهم، ولهذا قامت قطر برد فعل سريع ومفاجئ لتعيد علاقاتها بإيران وتعيد سفيرها الى طهران، كبداية نحو علاقات اكثر قوة ومتانة، وهو ما أكدته الخارجية القطرية عند قولها بانها تتطلع لتعزيز العلاقات مع إيران في كل المجالات، ومن جهة أخرى قامت إيران بإرسال وزير خارجيتها (محمد جواد ظريف) لزيارة الدوحة والتي التقى خلالها بأمير قطر الشيخ (تميم بن حمد آل ثاني). ومن خلال هذه الزيارة أكد الطرفان على أن الحل العسكري ممكن لأي ازمة في المنطقة، إلا هذه الأزمة لا يمكن أن تصل الى مرحلة الحرب بين كل من قطر والدول المقاطعة، وبهذا أرسلت إيران رسالة الى الدول المقاطعة بأنه لا حل عسكري لأزمتهم مع قطر وإنها على إستعداد لحماية قطر حتى لو إقتضى الأمر اللجوء الى إستخدام القوة العسكرية (عبد العال ٢٠١٨).

والجدير بالذكر ايضاً أن قطر قد عملت على تسخير قوتها الإعلامية المتمثلة (بقناة الجزيرة الفضائية) والمؤسسات الإعلامية الأخرى التابعة لها في تقديم الدعم الإعلامي لإيران في المنطقة، إذ تجلى ذلك خلال فترة الإحتجاجات التي حصلت في إيران، حيث تجاهلت هذه القناة والمؤسسات الإعلامية الإحتجاجات الشعبية وقدمت نفسها كمتحدث بإسم النظام الإيراني، وهذا ما يدل على مدى قوة وتحسن العلاقات السياسية بين البلدين (عبد العال ٢٠١٨).

المطلب الثاني/ فاعلية قطر بين القوى والوحدات الإقليمية والدولية:

إن العمل السياسي الخارجي يتضمن أبعاداً أساسية كالتوجهات العامة، والأهداف، والأدوار الدولية، والإستراتيجيات، والقرارات، والسلوكيات وغيرها. ... ويتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الاخرى تجاهها، فالدولة عادة تستقبل عدة سلوكيات من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي، إما أن تكون هذه السلوكيات ذات طابع تعاوني أو ذات طابع تصارعي (سليم ١٩٩٨، ٣٢٦) .

ونظراً للقضايا الشتى المعقدة التي تخوض فيها دولة قطر، والمجالات المتنوعة الخطرة التي تنشغل بها، وتعاملها مع وحدات دولية متباينة –من أقوى حلفائها الى ألد أعدائها– في سياستها الخارجية، أصبحت بيئتها الإقليمية شبه معادية لها، هذا دفعها للإرتكان الى صياغة سياسة خارجية طابعها الإحتماء بقوة تساندها على البقاء والمساعدة في تحقيق أهدافها بواقعية عدم القدرة على تحقيق أهدافها بطرق مباشرة، وحاذت حتمية التعامل مع تباين أحجام قوى الوحدات الدولية ومجالات ومديات تاثيراتها؛ ففي إنخرط قطر بسياستها الخارجية في الكثير من الأمور والمواضيع والمواقف على الصعيدين الإقليمي والدولي، لإنفاذ دورها وتعظيم مكانتها، على الساحة الإقليمية والفضاء الدولي؛ تسلَّكت بسلوك الإنفتاح السياسي، وإتخذت الدبلوماسية وما تشتمل عليه من أدوات، وسيلة لتحقيق أهدافها، فأهم أدواتها هي:

١. أنشائها لقناة الجزيرة الفضائية عام ١٩٩٦، حيث سبقت بها أغلب الدول العربية إعلامياً. والتي عُدت إحدى الأدوات الدبلوماسية المهمة لوزارة الخارجية القطرية، لما تقوم به من تأثير على الصعيد المحلي والخارجي للدولة. وأغلب نشاطها الإعلامي كان يتركز على الترويج لسياستها الجديدة، وعلى تغطية الشؤون ذات الأهمية في السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط. وعلى فتح الملفات المسكوت عنها التي تخص الزعماء العرب، وتجاوز الخطوط الحمراء بالنسبة لأجهزة الإعلام العربي بشكل عام، وأجهزة إعلام دول الخليج بشكل خاص، وعرض وكشف الغموض في العديد من القضايا العربية (بيبرس ٢٠١٢، ١٧٧) .
٢. دعمها للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ورعايتها للعديد من النشاطات والفعاليات الإجتماعية والخيرية والإغاثية والعلمية والثقافية والرياضية وجمعيات مهنية وغيرها. فالوضع الإقتصادي المريح وفر لصانع القرار القطري هامش فاعلية واسعة في المساهمة بالنشاطات الدولية المتنوعة، ولطالما كان المال السياسي يُحسن صورة أو يُغطي أخطاء صانع القرار في خضم عمله على الصعيد الخارجي والداخلي.
٣. إستضافة قطر للعديد من المؤتمرات الإقليمية والعالمية المهمة، وحصلت على المقاعد المخصصة للقارة الآسيوية في المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة عام ٢٠٠١، وحصلت على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن في الفترة (٢٠٠٦–٢٠٠٧).
٤. إتخاذ التوازنات في العلاقات بين الأطراف المتضادة سلوكاً ممنهجاً تجاه الحكومة والمعارضة، أو دول الممانعة والمطبِّعة أو الجماعات المعتدلة والمتطرفة، أو المنظمات الدولية والدول، لتتقرب إليهم وتحصل على ثقتهم، وهذا يساعدها في بناء علاقات متميزة معهم، ثم لتتمكن من تقريب وجهات النظر فيما بين الأطراف المتصارعة أو المتنازعة (محمد و إضحوي ٢٠١٠، ٢٩٧) .

٥. السعي الحثيث لتنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢ على أرضها، لتُظهر نفسها أمام شعوب العالم إنها دولة منفتحة على ثقافات غيرها ولتفتح أبواب واسعة لدبلوماسيتها الشعبية، وإنها ليست متطرفة أو راعية للإرهاب.

وأقبلت قطر على إنغماس واضح في الأحداث والأزمات والصراعات في المنطقة العربية. أهمها:

أ- كان ولازال لقطر عدد كبير من المبادرات من خلال (دبلوماسية الوساطة) التي تبرع فيها لحل العديد من النزاعات التي دارت، على سبيل المثال: الوساطة في إنهاء أزمة لبنان السياسية. وكذلك التوسط من أجل إيقاف إطلاق النار في السودان بين الحكومة السودانية ومتمردي إقليم دارفور. وأصلاحها بين الحكومة اليمنية والحوثيين في عام ٢٠١٠. وأتمت المصالحة بين حركتي حماس وفتح بعد إستضافتهما للتوقيع على الورقة التي تقدمت بها مصر. وكذلك إنهاء قضية لوكيربي، تلك المشكلة التي كانت قائمة ما بين الدول الغربية وليبيا، وإنهاء حصار تلك الدول على ليبيا (محمد و إضحوي ٢٠١٠، ٢٨٧-٢٩٢).

ب- المساهمة في إقامة المحادثات التاريخية بين حركة طالبان والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أفضت الى إتفاقية سلام بينهما، وإيقاف القتال في أفغانستان، وتعهدت الولايات المتحدة بالإنسحاب تدريجياً من أفغانستان.

واختلفت السياسة القطرية في التعامل مع الثورات الشعبية منذ بداية الحراك الشعبي العربي عام ٢٠١١، مِن دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة الإحتجاج وطريقة مواجهتها مِن قِبل سلطات تلك الدول، فهناك ثورات ساهمت بها قطر بإستخدام الدعم المادي، أو بإستخدام الدعم الإعلامي -قناة الجزيرة الفضائية-، أو عن طريق تسليح المتظاهرين أو إنشاء أو المشاركة في التحالفات العسكرية ضد حكومات تلك الدول، أو عن طريق إيواء قادة المعارضة ومنظمي التظاهرات وإبرازهم في مؤتمرات ومحافل دولية كأشخاص لهم مشروعية شعبية، يُخولهم تغيير النظام بالتظاهرات أو بالإنتخابات أو عن طريق التدخل الدولي. وتقديم الدعم الإعلامي والمادي لهم قبل وبعد تمكنهم من إستلام السلطة في دولهم، كما فعلت مع حركة الإخوان المسلمين في تونس ومصر وسوريا.

وعلى الرغم من إن دولة قطر هي عضو في التحالف الدولي الذي يحارب تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) والطائرات الامريكية الحربية تنطلق من قاعدة (العديد) من الأراضي القطرية من أجل ضرب قواعد ومقرات التنظيم في العراق وسوريا، إلا إن الحكومتين العراقية والسورية دأبت على إتهام قطر بتقديم الدعم المالي للتنظيمات الإرهابية وغيرها من الجماعات المتطرفة (وكالة BBC (عربي) ٢٠١٧).

ومعلوم إن قطر دعمت العديد من القرارات الخليجية والدولية مثل الحرب في ليبيا واليمن، إلا إنها خالفت بلدان جوارها والولايات المتحدة الأمريكية في ملفات أخرى كالتعامل مع حزب الله وحماس (باكير

٢٠١٨، ٣-٤). لذا قاطعت دول مجلس تعاون الخليج وعدد من الدول العربية والإسلامية وغيرها قطر في عام ٢٠١٧ وفرضوا عليها تنفيذ (١٣) شرط لإعادة العلاقات بها، من هذه الشروط، قطع علاقاتها مع إيران. وفرضت الدول المقاطِعة حصاراً شديد على قطر- سياسياً واقتصادياً وحتى إجتماعياً-. فقامت الإدارة الإيرانية بمساندة قطر، ودافعت عنها ووقفت الى جانبها؛ معللة ذلك بأن شعب قطر تعرض الى ظلم وإضطهاد، وهذا ما لا تقبل به الحكومة الإيرانية، حيث ترى إن من واجبها الدفاع عن جميع المضطهدين والمظلومين في العالم وهذا ما ينص عليه الدستور الإيراني في المادة (١٥٤) (دستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية). إلا أن قطر لم تستجب لتلك الشروط؛ إذ يرجع سبب الرفض الى إن قطر ترتبط بعلاقات إقتصادية وثيقة مع إيران، خاصة وان معظم الغاز القطري يأتي من حقل الشمال المشترك مع إيران، هذا ما جعل المصالح الإقتصادية بين البلدين قوية، تحول دون خضوع قطر لمطالب الدول الخليجية. والى جانب هذا يتضح رغبة قطر في التعبير عن نفسها بإعتبارها دولة إقليمية ذات سيادة تامة، ورغبتها في إستمرار وتعزيز علاقتها مع إيران، الى جانب غيرها من الدول الإقليمية المختلفة، وذلك من أجل العمل كوسيط بين إيران وحلفائها الإقليميين وبين الدول الخليجية.

وبعدها عملت قطر على تعزيز وتقوية علاقاتها السياسية بتركيا أيضاً، لأن تركيا شريكة إستراتيجية لها بحكم الإتفاقية التي وقعت بينهما عام ٢٠١٤، وبالتالي فقد كان متوقعاً من تركيا أن تقوم برفض جميع الإتهامات التي وجهتها الدول المقاطعة، وقامت وزارة الإقتصاد التركية بإنشاء مكتباً خاصاً داخلها لأعضاء الوفد القطري لتسهيل إجراءات كسر الحصار الإقتصادي المفروض على قطر، وقد كان هذا الدعم التركي لقطر متوقعاً كرد الجميل الذي قامت به قطر عند محاولة الإنقلاب الفاشلة التي حصلت في تركيا عام ٢٠١٦، إذ كانت قطر أول من أدانت هذه المحاولة (باكير ٢٠١٨، ٤) .

وهذا الدعم الذي قدمته كل من إيران وتركيا الى قطر في أزمتها، فسرته دول الخليج على أنه سعي (قطري، إيراني، تركي) لتأسيس نظام إقليمي يغير من طبيعة التفاعلات في المنطقة ويهدد بشكل مباشر الأمن الخليجي، إذ يكون هذا المحور ضد المحور الاخر المتمثل بـ(السعودية، الامارات، البحرين)، ما قد يكون ورقة ضغط قطرية على دول الخليج لإجبارها على التراجع عن مطالبها الثلاثة عشر والتي كان من بينها قطع العلاقات كاملة مع إيران (عبد العال ٢٠١٨).

يتبين مما سبق إن السياسة الخارجية القطرية وعلاقاتها الدولية، لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التوجهات الإيرانية الخارجية، وهذا التأثير بِغض النظر عن مستواه ومجاله، فقد يكون مقصوداً من قِبل قطر أو غير مقصود؛ ولهذا تحاول إيران دوماً أن تستفيد من تأثير سياسة قطر الخارجية أو تتفاداه أو تُجاريه بحسب طبيعة حال هذا التأثير أو وفق فروض الظروف البيئية، أو ضمن واقع القدرات التي تمتلكها إيران في حينها. فحين تخوض قطر في العديد من القضايا الإقليمية والدولية الشائكة، فهي حاصلة على ضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بهذا الدور، وهذه الأخيرة تقوم بذلك

بهدف محاولة خلق قطب دبلوماسي إقليمي، بديل عن دول إقليمية أخرى تعثرت عدة مرات في نشاطاتها الدبلوماسية المطلوب منها أو التي كان من المؤمل أن تقوم بها لما يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" في المنطقة، وبنفس الوقت يكون هذا القطب الدبلوماسي قادر على سلب إيران مبادرات دبلوماسية من الممكن أن تقوم بها.

المبحث الثالث/ الترتيبات الأمنية والعسكرية القطرية:

لا جدال في مقالة، إن كل دولة في العالم تعمل –بالدرجة الأساس– على تحقيق أمنها الوطني بشتى الطرق؛ لأنه سبب بقائها ورافعة حظوظ قدرتها على منافسة غيرها. فالأمن الوطني حسب تعريف (جياكومو لوسياني) هو "القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي" وتضيف (بينيلوب هرتلند ثنبرغ) على أهمية الأمن الوطني بقولها: "هو قدرة أمة ما على متابعة مصالحها الوطنية بنجاح، مهما كانت السبل وفي أي مكان من العالم (قسوم ٢٠١٠، ٦٧–٦٨)". ومن أهم عوامل مقاومة أي عدوان خارجي ومتابعة المصالح الوطنية بنجاح هي عامل الإستعدادات والترتيبات الأمنية والعسكرية، والتي تعول عليها قطر كثيراً في حماية أمنها ومصالحها. ولكي تتخلص قطر من عقدتيها الجغرافية –صغر مساحتها– والديموغرافية –قلة أفراد شعبها–، اللتان لم تُتيحا لها خيارات متعددة لحماية نفسها، وذلك لفقدانها عمق جغرافي إستراتيجي يُمكنها من صد أي هجوم عسكري ضدها، وعوزها للعنصر البشري القادر على حمل السلاح والدفاع عن وطنه؛ مما إستدعاها تارةً الى أسلوب الخوض دبلوماسياً في القضايا الأمنية التي تشغلها وتشغل دول المنطقة والعالم، وتارة أخرى أسلوب المشاركة والتعاون العسكري في القضايا الأمنية، بما يحقق مصالحها الوطنية بالدرجة الأساس. تُراعي في كِلا الأسلوبين مسألة توازنات القوة الإقليمية والدولية للدول ذات العلاقة.

في هذا المبحث سنبين أساليب قطر في صناعة أمنها بشكل مباشر وغير مباشر.

المطلب الأول/ الإستعدادات والإتفاقيات العسكرية القطرية:

تعود مشكلة القوة العسكري لقطر، في الضعف الشديد لقوتها البشرية من حيث العدد، وليس القدرة المالية على التسليح، ما ينعكس سلباً بالمحصلة على عدد أفراد جيشها الوطني، لا على كمية ونوعية وحداثة الأسلحة التي من الممكن أن يحوزها هذا الجيش. وكذلك لا يمكننا أن نعدو ضعفها الجغرافي.

منذ إدراك قطر لهذا الخلل في عامل من عوامل قوتها، إتخذت عدد من الترتيبات لحماية أمنها تمثلت بتحديث قدراتها العسكرية، والإعتماد على الحماية العسكرية الخارجية من الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك إبرام إتفاقيات الدفاع المشترك مع قوى إقليمية ودولية كأسلوب لتأمين أمنها الوطني (محمود ٢٠٠٣، ١٣٤–١٣٥). فقد وقّعت مع الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية

دفاع مشترك عام ١٩٩١ وجددتها عام ٢٠٠٢، وتم إنشاء أكبر قاعدة جوية لها في الشرق الأوسط في ميناء (العديد)، التي تضم المقر الميداني للقيادة العسكرية المركزية للمنطقة الوسطى من العالم، وكذلك تضم قاعدة السيلية القطرية المقر الميداني للقوات الخاصة، هذه القاعدة والمقر يغطيان النشاط العسكري للمنطقة الممتدة من آسيا الوسطى حتى القرن الأفريقي. ووقّعت قطر أيضاً مع روسيا في عام ٢٠٠٢ صفقة شراء أسلحة مع أنظمة دفاع جوي حديثة بقيمة ٤ مليار دولار. وكذلك وقعت قطر إتفاقية تعاون عسكري مع فرنسا في أكتوبر من عام ١٩٩٨ (مظلوم، جمال ٢٠٠٦) .

ووقعت قطر مذكرة تفاهم مع جمهورية بيلاروسيا في ٢٨ أبريل ٢٠٠٨. ووقعت أيضاً مذكرة تفاهم مع جمهورية جنوب أفريقيا في ٧ مايو ٢٠٠٨ لتطوير العلاقات العسكرية، وكذلك توقيعها في يوليو عام ٢٠٠٨ مذكرة تعاون عسكري مع المملكة المتحدة البريطانية (القلاب ٢٠٠٩، ٢٢٦).

نتيجة للعلاقات السياسية والاقتصادية الجيدة بين البلدين برزت العلاقات العسكرية بين إيران وقطر، كمجال للتعاون. إذ بدأت العلاقات العسكرية بالتطور في عام ٢٠١٠ عندما زار الشيخ (حمد بن جاسم) أمير قطر السابق إيران والتي خلال زيارته هذه إلتقى بالمرشد الأعلى (علي خامنئي)، وكذلك وقع البلدين اتفاقية امنية بين ممثلين عن الحرس الثوري الإيراني وقيادات عسكرية قطرية، وفي العام نفسه اي عام ٢٠١٠، بدأ البلدين بتبادل الزيارات، حيث زار وزير الدفاع الإيراني العميد (احمد وحيدي) قطر، مع قائد اركان القوة المسلحة القطرية (صلاح ٢٠١٧).

إذ تضمن هذه الاتفاقية الأمنية السماح لعناصر الحرس الثوري الإيراني بالتدريب على الاراضي القطرية، وقد كانت تجري التدريبات بشكل غير معلن، الا انه ومع تطور الأزمة بين قطر ودول الخليج اصبحت تلك التدريبات تجري بشكل علني كجزء من الحرب النفسية بين قطر ودول المقاطعة.

ولم تكتفِ إيران الى هذا الحد بل تداولت وكالات الأنباء إنَّ إيران قامت بإرسال عناصر من الحرس الثوري الى مقر القصر الاميري في الدوحة لفرض حمايته (عبد العال ٢٠١٨).

إن شبكة الإتفاقيات العسكرية التي عقدتها قطر جعل سياستها الخارجية ملتزمة بمواقف السياسات الخارجية للدول التي وقعت معها هذه الإتفاقيات، وأحياناً تكون مُجبَرة على تنفيذ توجهاتهن السياسية، وهذا ما يوقِع السياسة الخارجية القطرية مرات بتناقضات. فالإستعدادات التي تتخذها قطر، والإتفاقيات العسكرية التي تعقدها، هي ليس من إهتماماتها الأساسية في سياستها الخارجية، وإنما يمثل لها الركن الشديد الذي تأوي إليه، والقادر على حمايتها حال تعرضها للتهديدات المباشرة، في وقت قد تتلكئ أو تعجز العوامل أو الوسائل الأخرى التي تمتلكها عن تحقيق سلامتها أو تفعيل دورها أو فرض مكانتها في المنطقة.

المطلب الثاني/ القضايا الأمنية التي تخوض بها قطر:

يُعد العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنباً الى جنب (النعيمي ٢٠١١، ٢٥٥). وقطر كثيراً ما تدفع بقواتها للمساهمة والإنخراط في حل النزاعات وعمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتقديم الدعم العسكري والمساهمة في القوات الأممية لحفظ السلام. وكانت قطر من أوائل الدول التي نادت الى تعزيز التعاون الدولي في قضية مكافحة الإرهاب، وكانت طرفاً فاعلاً في المفاوضات التي جرت بشأن التوصل الى إتفاقية دولية شاملة بشأن الأرهاب، وعملت ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بالإضافة الى إتخاذها عدد من الإجراءات لمواجهة الإرهاب مالياً وسياسياً وثقافياً من خلال إصدار حزمة قوانين محلية بهذا الشأن. وشاركت كذلك في قوات الدعم الإنساني في كل من هاييتي وباكستان، وكذلك مشاركتها عسكرياً الى جانب الإمارات العربية المتحدة والأردن في عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي لعبت دوراً مهماً في إسقاط نظام معمر القذافي في عام ٢٠١١، وساهمت بتسليح وتدريب قوات المقاومة الليبية بتقديم دعم مالي بلغ (٤٠٠) مليون دولار (رجب ٢٠١٢).

يتضح من هذا الدعم الإيراني لقطر، إن إيران قامت بإرسال رسالة الى الدول المقاطعة مفادها إنَّ إيران لن تتخلى عن قطر التي ترتبط معها بعلاقات سياسية واقتصادية قوية ولن تسمح إيران بأن يسقط النظام السياسي القطري القائم فيها، إذ بلغ التعاون العسكري بين البلدين ذروته في عام ٢٠١٥ بعد توقيع الاتفاقية الامنية والعسكرية بين البلدين تحت عنوان مكافحة الارهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة وفي تشرين الاول / ٢٠١٥، التقى كل من قائد حرس الحدود الإيراني قاسم رضائي بمدير أمن السواحل والحدود القطري (احمد سيف البدير)، إذ انتهى اللقاء بين الطرفين الى توقيع اتفاقية تعاون مشترك، ليُفضي بعدها الى عقد إتفاقية تعزيز التعاون الأمني بين الحرس الثوري والجيش القطري، لأول مرة. حيث لم تعلن عن كافة بنود هذه الاتفاقية، ولكن تبين فيما بعد إنها تضمنت تدريب القوات البحرية التابعة للحرس الثوري قوات بحرية قطرية في المنطقة الحرة بجزيرة قشم الواقعة جنوب إيران (عبد العال ٢٠١٨).

والى جانب هذا فقد قامت إيران بتوقيع اتفاقيات ومذكرات أمنية وعسكرية مع قطر، منها الاتي:

١. تم توقيع مذكرة تفاهم أمني بين إيران وقطر في تشرين الاول عام ٢٠٠٢، تتناول التعاون في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وتبييض الاموال، وتهريب العملات والآثار، وكذلك التعاون مع الشرطة الدولية (العيسوي ٢٠٠٧، ٤٨).
٢. وكذلك وقعت إيران وقطر اتفاقية التعاون الدفاعي والتي طبقاً لها يتم التأكيد على بدء الجهود المشتركة بين البلدين ضد الارهاب ومكافحته فضلاً عن عوامل زعزعة الامن بالمنطقة (يخشي ، ١٠٢).

٣. توقيع اتفاقية تعاون أمني بين إيران وقطر في ٩/اذار/٢٠١٠، شملت هذه الاتفاقية حراسة الحدود المشتركة بين البلدين، وكذلك مكافحة التجارة بالبشر والهجرة الغير شرعية (جرغون ٢٠١٦، ١٣٥).

ومن خلال ما سبق نلاحظ ان العلاقات العسكرية بين الطرفين تتسم بالقوة من الناحية العسكرية، وذلك جاء نتيجة لحاجة قطر الى قوة عسكرية داعمة لها إقليمياً.

المبحث الرابع/ الموارد والقدرات الإقتصادية القطرية:

إن توافر الموارد الإقتصادية داخل حدود الدولة، من الأمور التي تساهم وتساعد على تطورها إقتصادياً، وبالتالي تساهم أيضاً في تطور مستواها السياسي والعسكري، نحو وصولها الى مرتبة الدول الكبرى وذلك من خلال توفر وتنوع مواردها وتواجدها ضمن حدودها أو أن يكون لديها القوة والنفوذ اللذان يمكناها من الحصول عليها من دول اخرى (الصويغ ١٩٨١، ٥٦). أصبح وضع إقتصاد دولة قطر أفضل بعد أن بدأت بإنتاج النفط عام ١٩٤٩ من أراضيها، وإنضمت الى منظمة أوبك عام١٩٦١. بعد أن كان إقتصاد قطر حتى أربعينات قرن العشرين بسيطاً قائماً على بعض النشاطات البشرية البسيطة كجمع اللؤلؤ والرعي والزراعة وصيد الأسماك. وبعد أن إمتلكت قطر قدرات إقتصادية كبيرة، وظفت هذه القدرة في تعزيز دورها السياسي في الإقليم، حيث رافقت الوفرة المالية التي لديها، جميع خطوات نشاطها الدبلوماسي، على وجه الخصوص في حلحلة القضايا المختلف عليها، التي فيها جنبات مادية، وهذا ما وسع ساحة نفوذها على حساب ساحات نفوذ كانت حكراً على المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر؛ وبهذا أصبح لها تأثير إقليمي واضح (المري ٢٠٠٦، ١٥٤).

في هذا المبحث سيُفتش عن الموارد الطبيعية والقدرات الإقتصادية القطرية التي إستثمرتها ونمّتها قطر وجعلتها أداة فعالة لتُراكِم بها مكانتها الإقليمية، ولتتحرر من قيودها ومحدداتها الداخلية والخارجية التي كبلتها لفترة طويلة، أو توجست منها بأحسن الظروف. وستُطرح محاولة معرفة سبب موقف إيران وردة فعلها تجاه ما تقوم به قطر حيال تعظيم مواردها الإقتصادية وتنمية إستثماراتها الإقتصادية.

المطلب الأول/ الموارد الإقتصادية الطبيعية:

يعد توفر الموارد الاقتصادية داخل الدولة واستغلالها بشكل صحيح وما تمتلكه من علاقات مع محيطها الخارجي مصدراً من مصادر قوة الدولة، ولا نقصد بالموارد الاقتصادية مجرد حيازة الدولة على الموارد والثروات من نفط وغاز طبيعي، بقدر ما هو حسن إدارة هذه الموارد، التي تمتلكها الدولة وما يحقق لها من مصالح دولية ويجعلها من الدول الكبرى (جرغون ٢٠١٦، ٧٦). وذلك لان الموارد الاقتصادية هي التي تدعم بناء الدولة بكل مجالاتها اقتصادياً وعسكرياً وإجتماعياً.

يمكن القول إن الاقتصاد القطري قائم بالدرجة الاولى على النفط والغاز الطبيعي والذي انعكست عوائدهما على مختلف المجالات، وتفتقر إلى موارد الاقتصادية الأخرى، مثل الزراعة وغيرها؛ ولهذا سوف نتناول أبرز الموارد الاقتصادية لدولة قطر وهي (النفط–الغاز الطبيعي):

١– النفط: لقد أصبح النفط أحد العناصر الرئيسة للصراع الاقتصادي والسياسي في العالم، منذ إكتشافه وإلى اليوم، وذلك لما يتمتع به من مزايا هامة وعديدة فهو سلعة إستراتيجية لها أهميتها في وقت السلم والحرب.

نظراً لأهمية منطقة الخليج العربي –الحيوية بموقعها الجغرافي والغنية بثرواتها الطبيعية– فقد كانت محل صراع قوى إقليمية ودولية من أجل السيطرة على هذه المنطقة، وإزدادت أهميتها بعد إكتشاف النفط وبكميات هائلة فيها وإتساع إنتاجها وزيادة عائداتها وبذلك خرجت الكثير من دول المنطقة من حالة الفقر الى حالة الرخاء الاقتصادي (النعاس ٢٠١١، ١).

لقد تم إكتشاف النفط لأول مرة في قطر في حقل دخان بين عامي (١٩٣٩–١٩٤٠)، والذي يقع في الجانب الغربي منها إذ بدأ الإنتاج الفعلي للنفط في قطر عام ١٩٤٩ بكميات قليلة جداً لم تتجاوز (٨٠) الف برميل في اليوم، ولكنها مع ذلك تبوأت المرتبة (١٦) في قائمة الدول النفطية دولياً والمرتبة (٧) على صعيد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحتوي واحدة من مناطق شواطئها الغربية نحو (٢٥٠٤) مليار برميل من الإحتياط المؤكد من النفط (المخ ٢٠١٩، ٦٨).

ويساهم النفط في الإقتصاد القطري بنحو (٧٠%) من إجمالي الإيرادات الحكومية وأكثر من (٦٠%) من الناتج المحلي، ونحو (٨٥ %) من متحصلات الصادرات (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٩، ٦١) .

٢–الغاز الطبيعي: تم إكتشاف هذه الثروة الموجودة في حقل الشمال بالمناطق البحرية الممتدة نحو الشرق والمتداخلة مع المياه الاقليمية الإيرانية في عام ١٩٧١. وتبلغ مساحة هذه المنطقة (٩،٧٠٠م٢)، وتحتوي من الاحتياطات المؤكدة نحو (٣٠٠) ترليون قدم مكعب اي ما يعادل (٥،٩%) من الإحتياطي العالمي للغاز (مساعيد ٢٠١١، ٢٢٢).

أن الجهود الحقيقية لإستغلال حقل الشمال لم تبدأ حتى أواسط الثمانينات، حيث كانت تلبي الطلب المحلي للغاز الطبيعي في تلك الفترة، والتي كانت تقوم على الغاز المصاحب لإنتاج النفط، كما تميزت المدة بين عام (١٩٨٥– الى عام ١٩٩٧) نقطة انطلاق مع بدأ المرحلة الاولى في عام ١٩٩١ من اعمال التنقيب في حقل الشمال (المخ ٢٠١٩، ١٣)، وفي عام ١٩٩٧ تم وصول أول شحنه من الغاز الطبيعي وكانت من حقل الشمال الى الشواطئ اليابانية، وكنتيجة لهذا التطور بدأت تتوضح تطبيق إستراتيجية متكاملة لتطوير صناعة الغاز الطبيعي القطري عن طريق التعاون مع الشركات العالمية (عامود ٢٠٠٧، ٢٠٩)، وجاء ذلك إنطلاقاً من ان قطر تمتلك ثالث إحتياطي عالمي من الغاز الطبيعي

بعد كل من روسيا وإيران والذي يقدر ب(٨٩٦) ترليون قدم مكعب، كما إن قطر قد رفعت من طاقتها الانتاجية للغاز المسال من (٤.٥) مليون طن سنوياً الى (٤٣) مليون طن في عام ٢٠٠٩، والانتاج في تزايد مستمر (جرغون ٢٠١٦، ٧٩). حتى أصبحت الدولة الثانية في تصدير الغاز المسال عالمياً بعد روسيا الإتحادية. فقامت قطر بتشكيل منظمة دولية تضم الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي، تشبه عمل منظمة أوبك لإنتاج وتصدير النفط في العالم. وصار لها القدرة على التأثير في أسعار النفط والغاز في العالم من خلال كميات إنتاجهما وتسويقهما.

وتشترك إيران مع قطر في حقل غاز الشمال الذي تسميه إيران (بارس الجنوبي)، إذ يقع (٣٩%) منه في المياه الإيرانية و (٦١%) في المياه القطرية، ويعد اكبر حقل غاز في العالم حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة، إذ يكفي الغاز المنتج منه حاجة العالم لمدة (١٠) سنوات.

ويبلغ الحجم الاحتياطي للنفط والغاز القطري حوالي (٢ و ٢٥ مليار) برميل نفط، (٥و٢٤٠٧٢ الف مليار) قدم مكعب من الغاز (مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠١٥، ١٩-٢٠)، ولهذا السبب حظيت قطر بأهمية إقتصادية بالنسبة لإيران وذلك لما تمتلكه من إمكانيات تفوق إيران في تكنولوجيا الغاز المسال، وتمكنت من الوصول الى أسواق عالمية بعيدة جداً عن نطاقها الجغرافي، لذلك فإن الاقتصاد القطري محط أنظار وقلق في الوقت نفسهِ لإيران، ان العلاقات الاقتصادية الإيرانية – القطرية، وإن إكتسبت نوعاً من التقارب إلا إنها في الوقت نفسه تكون عنصراً للتنافس (الفقيه ٢٠١٦).

وعلى الرغم من وجود عنصر التنافس بين البلدين اقتصادياً، الا أن المصالح الاقتصادية جاءت على شكل دوافع أساسية لتعزيز العلاقات بين قطر وإيران، بما يجعلها اساساً جيداً من أجل بناء الثقة، بل ربما تطغي العلاقات الاقتصادية في أهميتها على الدوافع السياسية والأمنية بين البلدين، وهذا ما تجسد على أرض الواقع في تحييد التعاون الاقتصادي عن القضايا الخلافية بينهما، وهذا ما إنعكس بشكل إيجابي على العلاقة بينهما، ومن جهة أخرى، تبين رغبة القيادة القطرية من هذا التقارب الى عدة غايات في انٍ واحد منها: تعزيز النظرة التعاونية بينهما وبين إيران في كافة المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي، الذي يهم البلدين، بالإضافة الى العوائد المالية التي تعود بالنفع على إيران وقطر في الوقت نفسهِ، الى جلب عدد كبير من الشركات الإيرانية إليها والعمل في قطر من خلال إجماع الحماية عليها وإبعادها عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها (جرغون ٢٠١٦، ١٢٠-١٢١).

إن إنتاج النفط بكميات مقبولة، وإنتاج الغاز المسال بغزارة في قطر، جعلها مركز جذب القوى الدولية الكبرى إليها، كالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والصين وغيرها نظراً لحاجتهم الى الطاقة، فصارت قطر من الدول الحيوية لهم، وأعتبروا إستقرار وأمن دولة قطر جزء من إستقرار وأمنهم الطاقوي،

وهذا ما لا يروق لإيران التي ترى أن منطقة الخليج العربي مجالها الحيوي الصرف، لذا تحاول إيران جاهدة إبعاد أنظار القوى الغربية عن هذه المنطقة.

المطلب الثاني/ القدرات الإقتصادية الإستثمارية:

نظراً لصغر مساحة جغرافية دولة قطر فقد حُرِمت من محاولة تنويع مواردها الطبيعية غير النفط والغاز كمصادر دخل قومي إضافي تنتفع بها؛ لذا سعت الحكومة القطرية الى إيجاد مصدر موازي عن طريق الإستثمارات الداخلية والخارجية لتنويع مصادر دخلها.

لذا وضعت في عام ٢٠٠٨ إستراتيجية تنمية شاملة طويلة الأجل (الرؤية الوطنية لدولة قطر ٢٠٣٠)، ونادت قطر رواد الشركات والأسواق المالية الدولية، ودعتهم للإستثمار في مجالات عدة منها التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، خاصة في حقل الشمال. ومن خلال (هيئة قطر للإستثمار/ المجلس الأعلى للشؤون الإقتصادية والإستثمار) التي أُنشئت لتعمل كعمل مؤسسة الصندوق السيادي لدى العديد من الدول، إستثمرت قطر ما يقرب ٤٥ مليار دولار توزعت على عدد من الدول العربية والأجنبية (الفرح ٢٠١٢). وهذا ما حقق لها إنتشار على مستوى العالم، في شتى الأصعدة الإقتصادية والثقافية والسياسية.

وبعد وصول القيادة المعتدلة لإيران جعل كلا البلدين متحمساً للتعاون في الجانب الاقتصادي اكثر مما مضى، وذلك لما يشكله هذا الجانب من اهمية كبيرة جداً لبناء اقتصاد إيران من جديد الذي انهكتهُ العقوبات الاقتصادية وسياسات العزلة، ولذلك عملت إيران على تفعيل هذا الجانب من خلال الزيارات والتبادل التجاري مع قطر، اذ طرحت إيران تصورات جديدة لهذا التعاون ومن جانبها قطر رحبت بهذا الطرح الايجابي، ومن هذه التصورات الاتي (المطيري ٢٠٠٣، ٩٩):

-التعاون في اقامة مناطق حرة وزيادة الزيارات المتبادلة.

-الرغبة في انشاء غرف تجارة مشتركة.

-تبادل الخبرات الفنية المتخصصة في عدة مجالات.

-التعاون في مجال الملاحة البحرية وامكانية اقامة مشاريع مشتركة.

-التعاون في مجال النفط والغاز وذلك بتبادل الخبرات عن طريق منظمة اوبك.

واخذت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تأخذ مساراً إيجابياً، إذ إحتلت قطر في عام ٢٠١٤ المرتبة (٣٣) على لائحة الشركاء التجاريين لإيران وكذلك بلغ حجم التجارة المتبادلة بينهما (١١٤) مليون دولار (مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠١٥، ١٩)، وفي عام ٢٠١٥ بلغ حجم التبادل التجاري (٥ مليار دولار) وهنالك مساعي متبادلة وجدية من اجل رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، خاصة بعد المقاطعة العربية لقطر فإنهُ من المرجح ان تقوم إيران بتوفير جميع المستلزمات من

اجل سد النقص لدى قطر، وقد اعلن مساعد الشؤون الاقتصادية لمحافظة بوشهر، سعد زرين فر، انه نظراً للمسافة القريبة بين بوشهر وقطر، سيتم تخصيص ميناء بوشهر كمركز للتبادل الاقتصادي بين البلدين بهدف تنمية الصادرات.

كما اعلن وزير الصناعة والتجارة الإيراني (محمد شريعتمداري) إن قطر اقترحت رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من اقل من مليار دولار حالياً، الى خمسة مليارات دولار، اي بنحو خمسة اضعاف (dw 2017).

ونقلت وكالة انباء فارس الإيرانية، عن وزيرا الصناعة والتجارة الإيراني (محمد شريعتمداري) والذي التقى وزير الاقتصاد القطري احمد بن جاسم بن محمد ال ثاني، القول ((ان حجم صادرات إيران لقطر خلال الاشهر السبعة الماضية بلغ نحو ٩٧ مليون دولار، وحجم الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين في قطاع الخدمات التقنية والهندسية يبلغ اقل من مليار دولار))(وكالة انباء فارس الإيرانية ٢٠١٧).

وعلى الجانب الاخر فقد شاركت نحو (١٥) شركة إيرانية في معرض قطر الدولي الزراعي الذي استضافتهُ الدوحة، هذا يدل على مدى قوة وتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد تحدث وزير الخارجية القطري عن ذلك صراحة حين قال ان المقاطعة التي تقودها السعودية تدفع قطر الى التقرب اكثر اقتصادياً من إيران، والجدير بالذكر ان إيران قد وقعت اتفاقاً ثلاثياً بينها وبين كل من (إيران وتركيا)، وذلك للنقل بين هذه الدول الثلاثة بهدف تعزيز التبادل التجاري بينهم على ان تكون إيران هي الدولة الوسيط بين قطر وتركيا وذلك بحكم موقعها الجغرافي لتعمل على نقل السلع والبضائع بينهم وبين اذربيجان، ووفقاً لعضو مجلس ادارة غرفة التجارة والصناعة بدولة قطر، محمد بن مهدي الاحبائي، ان تنفيذ هذا الطريق سوف يقلل من تكاليف نقل البضائع والسلع بنسبة (٨٠%)، وهذا مايعزز التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاثة (إيران، قطر، تركيا) كما انه في الوقت نفسه سيقلل من اثار المقاطعة الاقتصادية على قطر، خاصة وان دول المقاطعة قد قامت بنقل البضائع القطرية عبر مجالاتها البرية والبحرية والجوية، وعلى جانب اخر فإن تنفيذ ونجاح هكذا مشروع قد يقوي من احتمالية انضمام قطر الى تحالف اقليمي جديد يتكون من (إيران وقطر وتركيا)، ضد دول الخليج خاصة بعد توتر العلاقات التركية مع الغرب، وذلك لاعتقال تركيا لقس من الولايات المتحدة الامريكية بتهمة الانتماء الى جماعات ارهابية (عبد العال ٢٠١٨).

كما ان إيران قد عرضت على قطر مساعدتها في بعض الانشاءات الخاصة بإستضافة كأس العالم في ٢٠٢٢ الذي أُقيمَ في قطر خاصة وان المقاطعة لقطر قد عطلت بعض الخطط التي كانت قطر تنوي اقامتها والمتمثلة بإلغاء فتح اراضيها امام المشجعين نظراً لان قطر لن تستطيع ان توفر الحجم المطلوب من الفنادق لإستيعابهم، كوسيلة اخرى للضغط على قطر، فتدخلت إيران وقامت بعرض المساعدة على قطر وذلك من خلال جزرها المطلة على الخليج العربي والتي يمكن ان تستضيف بعض

المشجعين، وهذا ما سيمثل مصدر دخل بالعملة الصعبة لإيران التي تعاني من هبوط كبير في قيمة عملتها امام الدولار والتي ادت الى اقالة رئيس البنك المركزي الإيراني، كما انها في الوقت نفسه سوف تساعد إيران على كسر العزلة الدولية المفروضة عليها، وعلى الجانب الاخر سوف تتمكن قطر من الوفاء بالتزاماتها تجاه الإتحاد العالمي لكرة القدم "فيفا"، وانها ستستفيد من العملات الصعبة التي سوف تحصل عليها نظير استضافتها لتلك البطولة الكروية الهامة وهذا ما يقوي من مركز قطر الاقتصادي اكثر.

ومن هذا نستنتج، أن الجانب الاقتصادي ما بين إيران وقطر قد شهد تطوراً ملحوظاً بينهم رغم ان المقاطعة كانت تستهدف ارغام قطر على قطع جميع علاقاتها مع إيران، الا انها على العكس تماماً بل ادت الى تعزيز العلاقات القطرية الإيرانية ولأول مرة بهذا الشكل.

الخاتمة:-

بعد الإطلاع على ما تتميز به دولة قطر من خصائص، وبعدما تم عرضه من أحداث وقضايا وشؤون دولية تهتم وتنشغل بها كِلا الدولتين، وتوجهات سياستيهما الخارجية تجاه هذه القضايا والأحداث والشؤون، وسلوك أحداهما تجاه الأخرى، والتي تعكس ما تحاول كل طرف منهما أن تحققها على حساب نضيرتهاِ؛ يمكن أن نحدد من خلالها ملامح قطر في المدرك الأمني الإيراني في النقاط الآتية:

١- نظراً للمحددات الجغرافية والديمغرافية التي تعاني منهما قطر على الدوام، ستبقى دائماً بحاجة الى قوة إقليمية حليفة، تخفف عنها هذه العقدة. من خلال جعل دولة قطر تشعر أن حجمها الجغرافي وتعداد أفراد سكانها أكبر بكثير، وهذا ما تقوم به إيران في كثير من الأحيان والمناسبات. مثل مدها بالأيدي العاملة، وفتح أجوائها الجوية ومياهها الإقليمية أمام قطر.

٢- إن قطر تعاني من مشاكل حدودية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي بشكل حاد، لم تُحسم أغلبها بشكل نهائي (قانونياً مُنصفاً أو ودياً)، وكذلك بينها وبين إيران بشكل أقل حِدةً، ما يجعلها (قطر) تعيش بقلق وتترقب بتوجس كل تحركات الدول مِن حولها. ولكن خوفها من إيران أقل من خوفها من دول الخليج العربي التي قد لا تتوانى إذا ما إتفقت عن إعلان الحرب ضدها أو معاقبتها بأي وقت ولأسباب ضعيفة. فكلما تشعر قطر بهذا التهديد، تلجئ الى قوة إقليمية لحماية نفسها مثل إيران أولاً وتركيا مِن بعدها، لكن تبقى أولوية إلتجائها لإيران عليا، وذلك لقربها الجغرافي منها، فهي الجارة والشريكة معها بحرياً. وقطر لا يمكنها أن تلجئ الى القوى الدولية لحمايتها من دول الخليج العربي لأنها تعلم أن القوى الكبرى ستفضّل الوقوف مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لما تفرضه حسابات المنافع الكبيرة جداً التي من الممكن أن تجنيها من دول مجلس التعاون الخليجي على المنفعة النسبية التي من الممكن أن تحققها الدول الكبرى من

قطر، هذا فضلاً عن تيقن قطر إن القوى الكبرى تفضل أن تُبقى هذه المنطقة يسودها التوتر والخلافات.

٣- بعد أن فشلت إيران من دعمها وتأييدها للتظاهرات الشعبية في البحرين ضد السلطة الحاكمة. فعوضت خسارتها بالوقوف الى جانب قطر وكسبها. حيث رأت إيران في موضوع مقاطعة العديد من الدول لقطر فرصة ذهبية من أجل استقطاب قطر لصفها في مواجهة الضغوط الاقليمية والدولية التي تواجهها خاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليها، إذ يمكن أن تستخدم قطر كأداة لتنفيذ سياساتها الخارجية الهادفة الى سيطرتها وبسط نفوذها على منطقة الخليج. فقطر واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي المهمة، وبإستقطابها بعيداً عن التوجهات الخليجية سيضعف مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل كتلة سياسية وإقتصادية وعسكرية تواجه طموحات إيران في مد نفوذها اكثر في منطقة الخليج.

٤- لأن قطر لديها وسائل إعلام قوية ومؤثرة (قناة الجزيرة الفضائية) في الشعوب العربية، ولديها وسائل تواصل إعلامية مع الشعوب الأجنبية، وإيران من الدول المتهمة بدعم الجهات المتشددة والحركات الإرهابية، لذا فهي تحتاج الى المؤسسات الإعلامية القطرية للدفاع عن نفسها إعلامياً، وقطر من الممكن أن تساعد إيران في هذا المجال، سيما وإنها أيضاً يتم إتهامها بدعم الإرهاب والتطرف والحركات الإنفصالية بين فترة وأخرى.

٥- في ظل رغبة قطر في اثبات وجودها اقليمياً ومن أجل مواجهة منافسيها من دول مجلس التعاون الخليجي، ستسعى قطر دائماً الى تعزيز علاقاتها السياسية والعسكرية مع إيران.

٦- لكون قطر لديها علاقات طيبة مع حلفاء إيران في المنطقة، مثل حركة حماس والقسام الفلسطينيتين وغيرهما، وحزب الله اللبناني، وغيره. ولها علاقات بحركات وجماعات أخرى مثل حركة طالبان وغيرها، وتقديم قطر الدعم المادي والمعنوي لهذه الجهات؛ هذا يجعل قطر دولة مهمة بالنسبة لإيران.

٧- لأن إيران وقطر يتشاركان حقل غاز الشمال، الذي يُعدُ من حقول إنتاج الغاز العملاقة في العالم، يمكن لإيران بالتنسيق مع قطر أن تتحكم نسبياً بأسعار الغاز عالمياً، من خلال كميات الغاز المُسال المنتجة التي يعرضونها في الأسواق العالمية. أي إن إيران ستعمل على تحويل الغاز الطبيعي الى أداة ضغط وتأثير على سياسات الدول الغربية الكبرى تجاهها.

المصادر باللغة العربية :

١. dw. ٢٠١٧. *رغبة قطرية لزيادة التبادل التجاري مع إيران خمسة مرات*. ١٦ ١١. https://m.dw.com/ay.
٢. البدران، جواد صندل جازع. ١٩٩٨. *قطر دراسة في الجغرافية السياسة*. اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، البصرة: كلية الاداب، جامعة البصرة،، ص٣٣٧.
٣. الزيدي، مفيد. ٢٠١١. *تاريخ قطر المعاصر ١٩١٣-٢٠٠٨، ط١*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
٤. الشيب، علي ابراهيم. ١٩٩٥. "الادارة لدولة قطر تأثير الردم والحفر على الساحل القطري." *كلية العلوم والاجتماعية* (جامعة قطر) ص٢٦٥.
٥. الشيباني، عدنان كاظم جبار .2011. *الوزن الجيوبولتيكي للمملكة العربية السعودية* .إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ص٢١.
٦. الصويغ، عبد العزيز حسن. ١٩٨١. *النفط والسياسة العربية، الرياض*. مركز الخليج للتوثيق والإعلام.
٧. العيسوي، اشرف سعد. ٢٠٠٧. *قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي ، ط١*. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
٨. الغزالي، سارة جبار كريم. ٢٠١٦. *الدور الاقليمي لدولة قطر في الشرق الاوسط، دراسة في الجغرافية السياسية*. المثنى: المستودع الرقمي العراقي.
٩. الفرح، محمد خير. ٢٠١٢. "حصاد ٢٠١٢: قطر تستثمر ٤٥ مليار دولار حول العالم." *صحيفة الشرق القطرية*.
١٠. الفقيه، احسان. ٢٠١٦. "قطر وإيران والسير على الجبال." *مجلة شؤون خليجية* (العدد ٦٢). http://www.alkhaleejaffairs.info/main/contentsl40024.
١١. القلاب، موسى حمد. ٢٠٠٩. "شؤون الدفاع والأمن في منطقة الخليج: الخليج في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ط١." مركز *الخليج للأبحاث* ص٢٢٦.
١٢. المخ، زهير. ٢٠١٩. ، *قطر: دراسة في السياسة الخارجية*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٣. —. ٢٠١٩. *قطر: دراسة في السياسة الخارجية،ط١* . بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
١٤. المري، علي سعيد صميخ. ٢٠٠٦. *التحول الديمقراطي في دولة قطر (١٩٩٥-٢٠٠٤)*. رسالة دكتوراه، القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
١٥. المطيري، نواف منير. ٢٠٠٣. *العلاقات الكويتية – الإيرانية المعاصرة (١٩٧٩-٢٠٠١)*. رسالة ماجستير، (غير منشورة)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص٩٩.
١٦. المنظمة العربية للتنمية والزراعة. ٢٠٠٤. "المؤتمر القومي للتكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية." السودان. ص٤٠١.
١٧. النعاس، جمال سالم عبد الكريم. ٢٠١١. "الابعاد الاستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز دراسة في الجغرافية السياسية." *مجلة المختار للعلوم الانسانية* (كلية الاداب، جامعة عمر المختار) (١٥): ص١.
١٨. النعيمي، أحمد نوري. ٢٠١١. *السياسة الخارجية، -عمان، ط١* . الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
١٩. باكير، علي حسن. ٢٠١٨. *فك الخناق: الدور التركي الإيراني في اسناد قطر*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
٢٠. بيبرس، سامية. ٢٠١٢. "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية." *مجلة شؤون عربية* (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) (العدد ١٤٩): ص١٧٧.

٢١.جرغون، عرفان علي. ٢٠١٦. *قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء .... اعداء ، ط١*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
٢٢.جزماتي، نذير. ٢٠١١. *الموسوعة الجغرافية السياسية*. دمشق: دار النور للدراسات والنشر والترجمة.
٢٣.جزماني، نذير. ٢٠١١. *الموسوعة الجغرافية السياسية*. سوريا: دار العراب للدراسات والنشر والترجمة.
٢٤.جواد يخشي. ٢٠١٢. "نظرة على علاقات قطر وإيران منذ الماضي وحتى الآن." *مجلة مختارات إيرانية* (العدد ١٤١): ص١٠٢.
٢٥.حماد، مدحت احمد. ٢٠٠٠. *إيران (١٩٩٩ -٢٠٠٠)، التقرير الاستراتيجي الخليجي (١٩٩٩-٢٠٠٠)*. الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة.
٢٦.دولة قطر. ٢٠١٤. "وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، تقرير الاحصاءات البيئية ٢٠١٣-٢٠١٤." تقرير، ص٩.
٢٧.رجب، إيمان. ٢٠١٢. "كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية." *مجلة السياسة الدولية*.
٢٨.سليم، محمد السيد. ١٩٩٨. *تحليل السياسة الخارجية، ط٢*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
٢٩.صلاح، بسام. ٢٠١٧. *العلاقات القطرية الإيرانية والامن الإقليمي العربي*. ٥ يوليو. http://www.acrseg.org/40533.
٣٠.عامود، محمد سعيد ابو. ٢٠٠٧. "محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية." (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) (العدد ١٦٩): ص٢٠٩.
٣١.عبد العال، احمد امين . ٢٠١٨. *العلاقات القطرية – الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي*. https://demoeraticac.de/?p=55690.
٣٢.عبد الواحد، أثير ناظم . ٢٠١٠. "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية." *مجلة دراسات دولية* (جامعة بغداد) (العدد ٤٣): ص١١٧.
٣٣.عبد جاسم ،محمد عبد الرضا . ٢٠١٣. *أهمية المساحة البحرية المتجاورة للدول المتضررة جغرافياً (العراق، الاردن، البحرين) دراسة في الجغرافية السياسية*. اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الكوفة.
٣٤.قسوم، سليم. ٢٠١٠. *الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية*. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
٣٥.مجموعة باحثين .2009 .*التقرير الإيراني، الجزء الثاني: إيران والثورة بين العرب والعالم ، ط١* .القاهرة: مركز المحروسة.
٣٦.محمد، مشرف وسمي و لضحوي جفال الصعيب. ٢٠١٠. "دبلوماسية المخادنة في السياسة الخارجية القطرية." *مجلة دراسات إقليمية* المجلد ٦ (العدد ١٧): ص٢٩٨.
٣٧.محمود، أحمد إبراهيم. ٢٠٠٣. *الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت الى إحتلال العراق (١٩٩٠-٢٠٠٣)، ط١*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
٣٨.مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ٢٠١٥. *إيران والخليج عدو حقيقي ام صديق خفي*. ٥ ايلول. https://www.glulfstudies.info/or/studies.
٣٩.مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. ٢٠٠٩. "الوضع الاقتصادي الحالي في دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي." *مجلة شؤون خليجية* (العدد ٥٧): ص٦١.
٤٠.مساعيد، فاطمة. ٢٠١١. "مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة." *مجلة دفاتر سياسية* (جامعة ورقلة) (العدد ٥): ص٢٢٢.

٤١.مظلوم، جمال. ٢٠٠٦. "مجلس التعاون الخليجي بعد ٢٥ عاماً على إنشائه." *مجلة شؤون خليجية* (العدد٤٦): ص٩٣.
٤٢. ٢٠١٢ . *وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، المؤتمرات* . https://bit.iy/2m16rur.
٤٣.وكالة BBC (عربي). ٢٠١٧. *الخلاف بين قطر والدولة الخليجية ودول اخرى بين المعلن والمخفي*. ٥ حزيران. www.bbc.com.
٤٤.وكالة الانباء الكويتية. ٢٠٠٠. *الاتفاقيات الحدودية في الخليج والجزيرة العربية*. ٨ تموز. https://www.kuna.net.kw/articleprintpage .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. dw. 2017. "Qatari desire to increase trade exchange with Iran five times". 16 (November). https://m.dw.com/ay.
2. Al-Badran, Jawad Sandal Jaza. 1998. "Qatar: A study in geopolitics". Doctoral dissertation (unpublished), Basra: College of Arts, University of Basra, p. 337.
3. Al-Zaidi, Mufid. 2011. *tarikh qatar almueasir 1913-2008* [*Contemporary History of Qatar 1913-2008*], 1st edition. Amman: Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution.
4. Al-Shayb, Ali Ibrahim. 1995. “The Administration of the State of Qatar: The Impact of Backfilling and Excavation on the Qatari Coast.” College of Sciences and Social Sciences (Qatar University), p. 265.
5. Al-Shaibani, Adnan Kazem Jabbar. 2011. "The geopolitical weight of the Kingdom of Saudi Arabia". Doctoral dissertation (unpublished), College of Arts, University of Basra, p. 21.
6. Al-Suwaygh, Abdul Aziz Hassan. 1981. *alnaft walsiyasat alearabiatu* [*Oil and Arab Politics, Riyadh*]. Gulf Center for Documentation and Information.
7. Al-Issawi, Ashraf Saad. 2007. *qira'at muqaranat fi tathir harbiin alkhalij althaaniat walthaalithat fi 'amn dual majlis altaeawun alkhalijii* [*A comparative reading of the impact of the Second and Third Gulf Wars on the security of the Gulf Cooperation Council countries*], 1st ed. Dubai: Gulf Research Centre.
8. Al-Ghazali, Sarah Jabbar Karim. 2016. *aldawr alaqalimi lidawlat qatar fi alsharq alawsit, dirasat fi aljughrafiat alsiyasiati* [*The regional role of the State of Qatar in the Middle East, a study in political geography*]. Al-Muthanna: Iraqi Digital Repository.
9. Al-Farah, Muhammad Khair. 2012. “Harvest 2012: Qatar invests $45 billion around the world.” *Al-Sharq Qatari newspaper*.
10. Al-Faqih, Ihsan. 2016. “Qatar, Iran, and Walking on Mountains.” Gulf Affairs Magazine (Issue 62). http://www.alkhaleejaffairs.info/main/contentsl40024.

11. Al-Qalab, Musa Hamad. 2009. “Defense and Security Affairs in the Gulf Region: The Gulf in 2008-2009, 1st ed.” Gulf Research Center, p. 226.
12. Brain, Zuhair. 2019. *qutra: dirasat fi alsiyasat alkharijiati*. [*Qatar: A Study in Foreign Policy*]. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
13. —.2019 .Qatar: A Study in Foreign Policy, 1st edition. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
14. Al-Marri, Ali Saeed Samikh. 2006. "Democratic transformation in the State of Qatar (1995-2004)". Doctoral dissertation, Cairo: Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
15. Al-Mutairi, Nawaf Munir. 2003. "Contemporary Kuwaiti-Iranian relations (1979-2001)". Master’s thesis, (unpublished), Cairo: Institute for Arab Research and Studies, p. 99.
16. Arab Organization for Development and Agriculture. 2004. “The National Conference for Arab Agricultural Integration in Light of Regional and International Changes.” Sudan. p. 401.
17. Al-Naas, Gamal Salem Abdel Karim. 2011. “The Strategic Dimensions of Closing the Strait of Hormuz: A Study in Geopolitics.” *Al-Mukhtar Journal for Human Sciences* (Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University) (15): p. 1.
18. Al-Nuaimi, Ahmed Nouri. 2011. *Foreign Policy, Oman*, 1st edition. Jordan: Zahran Publishing and Distribution House.
19. Bakir, Ali Hassan. 2018. *Loosening the Noose: The Turkish-Iranian Role in Supporting Qatar*. Qatar: Al Jazeera Center for Studies.
20. Baybars, Samia. 2012. “The Qatari Role in Resolving Regional Crises.” *Arab Affairs Journal* (General Secretariat of the League of Arab States) (Issue 149): p. 177.
21. Jargun, Irfan Ali. 2016. *qatar watughayir alsiyasat alkharijiat hulafa' .... aeada'* [*Qatar and the changing foreign policy: Allies...enemies*], 1st edition. Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution.
22. Jazmati, Nazir. 2011. *almawsueat aljughrafiat alsiyasiatu* [*Encyclopedia of Political Geography*]. Damascus: Dar Al-Nour for Studies, Publishing and Translation.
23. Jazmani, Nazir. 2011. *almawsueat aljughrafiat alsiyasiatu* [*Encyclopedia of Political Geography*]. Syria: Dar Al-Arrab for Studies, Publishing and Translation.
24. Jawad is afraid. 2012. “A look at the relations of Qatar and Iran from the past until now.” *Iranian Selections Journal* (Issue 141): p. 102.
25. Hammad, Medhat Ahmed. 2000. *'iiran (1999 -2000), altaqrir aliastiratijiu alkhalijiu (1999-2000)* [*Iran (1999-2000), Gulf Strategic Report (1999-2000)*]. Sharjah: Dar Al Khaleej Press and Printing.

26. The State of Qatar. 2014. "Ministry of Development Planning and Statistics, Environmental Statistics Report 2013-2014." Report, p. 9.
27. Rajab, Iman. 2012. "How can Qatar's policies towards the Arab revolutions be understood?" *Journal of International Politics*.
28. Selim, Muhammad Al-Sayed. 1998. *Foreign Policy Analysis*, 2nd ed. Cairo: Egyptian Nahda Library.
29. Salah, Bassam. 2017. Qatari-Iranian relations and Arab regional security. July 5. http://www.acrseg.org/40533.
30. Amoud, Muhammad Saeed Abu. 2007. "Determinants of the Gas Industry in the Gulf Cooperation Council Countries," *Journal of International Politics*. (Center for Political and Strategic Studies in Al-Ahram) (Issue 169): p. 209.
31. Abdel-Al, Ahmed Amin. 2018. "Qatari-Iranian relations: Will the Gulf Cooperation Council disintegrate? " .https://demoeraticac.de/?p=55690.
32. Abdel Wahed, Atheer Nazim. 2010. "The Role of Qatari Foreign Policy in Light of the Arab and Regional Crises." *Journal of International Studies* (University of Baghdad) (Issue 43): p. 117.
33. Abd Jassim, Muhammad Abd al-Rida. 2013. "The importance of the maritime space adjacent to geographically affected countries (Iraq, Jordan, Bahrain), a study in political geography". Doctoral dissertation (unpublished), College of Arts, University of Kufa.
34. Qassoum, Salim. 2010. *al'iitijahat aljadidat fi aldirasat al'amniati: dirasatan fi tatawur mafhum al'amn fi alealaqat alduwaliati* [*New trends in security studies: a study of the development of the concept of security in international relations*]. United Arab Emirates: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
35. A group of researchers. 2009. *The Iranian Report, Part Two: Iran and the Revolution between the Arabs and the World*, 1st edition. Cairo: Al Mahrousa Center.
36. Muhammad, Musharraf Wasmi, and Ladhawi Jafal Al-Saib. 2010. "Concessionary Diplomacy in Qatari Foreign Policy." *Journal of Regional Studies*, Volume 6 (Issue 17): p. 298.
37. Mahmoud, Ahmed Ibrahim. 2003. The Gulf and the Iraqi Question: From the Invasion of Kuwait to the Occupation of Iraq (1990-2003), 1st ed. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
38. Arab Gulf Center for Strategic Studies and Research. 2015. Iran and the Gulf, a real enemy or a hidden friend? September 5. https://www.glulfstudies.info/or/studies.

39. Gulf Center for Strategic Studies. 2009. “The Current Economic Situation in the Gulf Cooperation Council Countries and the Maghreb Countries.” *Gulf Affairs Journal* (Issue 57): p. 61.
40. Masaeed, Fatima. 2011. “MIt will accept natural gas in light of the current global balances.” Journal of Political Notebooks (Ouargla University) (Issue 5): p. 222.
41. Mazloum, Jamal. 2006. “The Gulf Cooperation Council 25 years after its establishment.” *Gulf Affairs Journal* (Issue 46): p. 93.
42. .2012 .Ministry of Development Planning and Statistics, Conferences. https://bit.iy/2m16rur.
43. BBC Agency (Arabic). 2017. "The dispute between Qatar, the Gulf state and other countries, between the declared and the hidden". June 5. www.bbc.com.
44. Kuwait News Agency. 2000. "Border agreements in the Gulf and the Arabian Peninsula". July 8. https://www.kuna.net.kw/articleprintpage.